على الاثنان بها فاذا صح قبل ان تقام صلاتها
لزمته ان كان يمكنه ان يتطهر ويدرك ولو
ركعة ومثله العبد يعتق والمسافر يقدم
والصبي يبلغ ثم ذكر شروط الصحة بقوله
ولا دليلها اي صحتها اربعة شروط الامام
المقيم وان لم يكن متوطنا لانه نائب
عن الخليفة الذي لا يشترط فيه الاقامة
فاعطي الخطيب حكما متوسطا وهو الاقامة
دون الاستيطان كذا جزم به ونظر النشر
في استيطانه فلا تصح اذا ولا امام مسافر
لم ينو اقامة اربعة ايام فانوها حقيقة
لا قصرا الخطبة فقط على الصحيح خطبته
ونوطر الا السفر عقبها وكذا تصح امامة
الخارج بعد قرية الجمعة على الكوسنج لانه يلزمه
السعي من محله الى بلد الجمعة كمن يخطب
بقبة الغوري او بيولاق او القرافة
واما الخارج مشرعا على الكوسنج فحكمه

حكم

حكم المسافر وهذا ما عليه ابن عبد
وابن عمر وفي حاشية الطرابلسي لا تصح
امامة غير المتوطن بقرية الجمعة الا ان
قدم لفضيلة ويستثنى من المسافر
الخليفة فمن بقرية الجمعة فيخطب ولم
فتصح لهم وله وان لم يجمع عليه جمعة فان
مر بقرية غير جمعة وصلاها بهم فيصح
فسد من عليه وعليهم الثاني الجماعة كذا
عدها ابن الحاجب من شروط الاداء فقط
وعدها القرافي من شروط الوجوب
وهو الصحيح عند الشيخ داود وهو الصحيح
عند بعضهم قاله النشر وفي ح ميل له
واستشكله بقوله كيف يمكن ان
تكون الجماعة المذكورة شرطا في الوجوب
والصحة معا وقد اعتبر في شرط الوجوب
ما ينافي ما اعتبر في شرط الصحة انتهى
وهي اي الجماعة على محدودة بعدد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)